مهرجان الشعر العربي في دورته الثالثة يختتم فعالياته بأمسية شعرية كبرى

مشاركة واسعة من الشعراء العرب والمحليين في الأمسية الختامية

بقلم: د. سلمى الخطيب

انطلقت مساء أمس الأول في قاعة المسرح الكبير بمركز الزيتونة للفنون فعاليات الأمسية الختامية لمهرجان الشعر العربي في دورته الثالثة، بمشاركة واسعة من الشعراء العرب والمحليين، وبحضور جمهور غفير ملأ القاعة قبل موعد البدء بساعة كاملة. وقد افتتح الأمسية الشاعر والناقد الدكتور فراس العمري، رئيس لجنة المهرجان، الذي أكد في كلمته أن المهرجان «لم يعد مجرد مناسبة عابرة، بل صار موعداً ينتظره الشعراء والقراء على حد سواء».

وشهدت الدورة الحالية مشاركة 42 شاعراً وشاعرة من 11 دولة عربية، إضافة إلى 18 شاعراً من المنطقة الشرقية، وقد خضعت أعمالهم لتصفيات أولية على مدى شهرين. وأوضح العمري أن اللجنة تلقت أكثر من 600 قصيدة، وأن الاختيار النهائي استند إلى معايير فنية صارمة، أبرزها الجدة في الصورة والالتزام بالوزن والقافية في القصائد العمودية، إضافة إلى قدرة النص على التواصل مع المتلقي دون ابتذال.

وتضمنت الأمسية ثلاث فقرات رئيسية، بدأت بقصيدة للشاعر المحلي سليمان الحداد عن الذاكرة والمدن القديمة، تلتها قصيدة للشاعرة اللبنانية رنا الخطيب عن الغربة واللغة، ثم قصيدة للشاعر المغربي عبد الرحيم التازي عن الصحراء والقافلة. وقد تفاعل الجمهور بشكل لافت مع هذه النصوص، حيث قوطع بعضها بالتصفيق أكثر من مرة، وهو ما اعتبره المنظمون مؤشراً على قرب الشعر من الناس.

وفي كلمة ألقتها نيابة عنها عضوة اللجنة الدكتورة هالة منصور، أعلنت عن إطلاق جائزة سنوية باسم «جائزة الزيتونة للشعر الشاب» تمنح للشاعر أو الشاعرة دون سن الثلاثين، على أن تبدأ الدورة الأولى من الجائزة في مهرجان العام المقبل. وقالت منصور إن الجائزة «لا تهدف إلى تكريم الأسماء المعروفة فحسب، بل إلى الالتفات إلى الأصوات التي ما زالت تبحث عن طريقها»، مشيرة إلى أن قيمتها المالية حددت بـ 10 آلاف دينار.

وتخلل الأمسية تكريم الشاعر المخضرم عبد الستار النجدي، الذي قدم مداخلة قصيرة عن تجربته الشعرية التي امتدت لأكثر من خمسين عاماً، وقال فيها إن «الشعر لا يموت ما دام هناك من يصغي إليه بقلب مفتوح». وقد أهدى النجدي قصيدة جديدة لم تنشر من قبل، كتبها خصيصاً لهذه المناسبة، وتحدث فيها عن الليل والنهر والطفولة، في نص وصفه الحاضرون بأنه من أجمل ما سمعوه في السنوات الأخيرة.

واختتمت الأمسية بقصيدة جماعية ألقاها جميع المشاركين على المسرح، تحت عنوان «نشيد الزيتونة»، في مشهد أثار تصفيقاً طويلاً استمر نحو دقيقتين. وأعلن المنظمون أن الدورة الرابعة من المهرجان ستقام في الفترة بين 15 و21 مارس 2024، وأن باب التقدم للمشاركة سيفتح في الأول من يونيو المقبل، وسط توقعات بأن يتجاوز عدد المتقدمين هذه المرة حاجز الألف.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2024 بعجز قدره 3.4 مليون دينار

تخصيص 1700 وظيفة جديدة في القطاع الصحي وزيادة رواتب المعلمين بنسبة 8 في المئة

بقلم: د. سلمى الخطيب

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء الماضي على مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2024، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد تصويتا مطولا على عدد من البنود المثيرة للجدل. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت، وعارضه عضوان. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 2000 مليون دينار، بعجز متوقع قدره 3.4 مليون دينار، يقول المجلس إنه سيغطى من فائض السنوات السابقة ومن قرض بلدي لم يسحب بعد.

وتنص الموازنة على تخصيص 1700 وظيفة جديدة في القطاع الصحي، بينها 600 وظيفة في مستشفى الزيتونة العام و400 في المراكز الصحية الموزعة على الأحياء الشرقية والجنوبية، التي يشكو سكانها منذ سنوات من نقص حاد في الأطباء والممرضين. كما تتضمن الخطة رفع رواتب المعلمين والمعلمات بنسبة 8 في المئة اعتبارا من بداية العام الدراسي المقبل، وهي النسبة التي طالبت بها نقابة المعلمين المحليين خلال اعتصام استمر ثلاثة أيام أمام مقر البلدية في شهر أيار الماضي.

وقال رئيس المجلس المهندس كمال الورداني في كلمة ألقاها بعد التصويت إن «هذه الموازنة ليست مثالية، لكنها تحاول أن تضع الإنسان في قلب الأولويات بعد سنوات طويلة شعر فيها المواطن أن الخدمات تتراجع بينما ترتفع الأعباء عليه». وأضاف أن المجلس اضطر إلى تأجيل عدد من المشاريع الكبرى، من بينها توسعة الطريق الدائري الشمالي وإنشاء جسر المشاة عند تقاطع شارع الجمهورية، إلى السنة المالية 2025 بسبب ضيق الهامش المالي.

في المقابل، انتقد العضو المعارض السيد رامي قنديل الموازنة بشدة، واصفا إياها بأنها «موازنة الأرقام الكبيرة والوعود الفارغة». وأشار إلى أن نسبة تنفيذ موازنة العام الماضي لم تتجاوز 61 في المئة، وأن كثيرا من المشاريع التي رصدت لها مبالغ في السنة الماضية لم ير منها المواطن شيئا حتى الآن. وطالب بتشكيل لجنة تحقيق في أسباب التعثر قبل الموافقة على أي زيادة جديدة في الإنفاق.

وتتضمن الموازنة أيضا زيادة في رسوم النفايات المنزلية بنسبة 12 في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019، إضافة إلى رفع رسوم رخص البناء التجارية بنسبة 5 في المئة. وقد برر المجلس هذه الزيادات بالحاجة إلى تمويل خطة جمع النفايات الجديدة التي ستبدأ في حزيران المقبل، والتي تشمل فرز المخلفات العضوية في 3 أحياء كمرحلة تجريبية. وأكد الورداني أن الزيادة في رسوم البناء لن تشمل المشاريع السكنية الصغيرة التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع.

وفي ما يتعلق بالإيرادات، تعتمد الموازنة على تحصيل 86.2 في المئة من الضرائب المستحقة، وهي نسبة وصفها المجلس بأنها «واقعية ومبنية على أرقام حقيقية»، رغم أن التحصيل الفعلي في السنوات الثلاث الماضية لم يتجاوز 79 في المئة في أفضل الأحوال. كما تراهن الموازنة على زيادة عائدات مواقف السيارات المدفوعة بنسبة 20 في المئة، بعد توسيع نطاق المواقف المدفوعة ليشمل شارع المتنبي وساحة الجندول.

وأعلن رئيس المجلس أن الموازنة ستعرض على لجنة الرقابة المالية في وزارة الحكم المحلي خلال أسبوعين، وأن البلدية تعتزم نشر تقارير ربع سنوية عن سير تنفيذها على موقعها الإلكتروني. ومن المقرر أن تبدأ السنة المالية الجديدة في 1 تموز، على أن يعقد المجلس جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لمناقشة التقدم المحرز في المشاريع الكبرى.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2024 بعجز قدره 3.4 مليون دينار

تخصيص 1700 وظيفة جديدة في القطاع الصحي وزيادة رواتب المعلمين بنسبة 8 في المئة

بقلم: د. سلمى الخطيب

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء الماضي على مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2024، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد تصويتا مطولا على عدد من البنود المثيرة للجدل. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت، وعارضه عضوان. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 2000 مليون دينار، بعجز متوقع قدره 3.4 مليون دينار، يقول المجلس إنه سيغطى من فائض السنوات السابقة ومن قرض بلدي لم يسحب بعد.

وتنص الموازنة على تخصيص 1700 وظيفة جديدة في القطاع الصحي، بينها 600 وظيفة في مستشفى الزيتونة العام و400 في المراكز الصحية الموزعة على الأحياء الشرقية والجنوبية، التي يشكو سكانها منذ سنوات من نقص حاد في الأطباء والممرضين. كما تتضمن الخطة رفع رواتب المعلمين والمعلمات بنسبة 8 في المئة اعتبارا من بداية العام الدراسي المقبل، وهي النسبة التي طالبت بها نقابة المعلمين المحليين خلال اعتصام استمر ثلاثة أيام أمام مقر البلدية في شهر أيار الماضي.

وقال رئيس المجلس المهندس كمال الورداني في كلمة ألقاها بعد التصويت إن «هذه الموازنة ليست مثالية، لكنها تحاول أن تضع الإنسان في قلب الأولويات بعد سنوات طويلة شعر فيها المواطن أن الخدمات تتراجع بينما ترتفع الأعباء عليه». وأضاف أن المجلس اضطر إلى تأجيل عدد من المشاريع الكبرى، من بينها توسعة الطريق الدائري الشمالي وإنشاء جسر المشاة عند تقاطع شارع الجمهورية، إلى السنة المالية 2025 بسبب ضيق الهامش المالي.

في المقابل، انتقد العضو المعارض السيد رامي قنديل الموازنة بشدة، واصفا إياها بأنها «موازنة الأرقام الكبيرة والوعود الفارغة». وأشار إلى أن نسبة تنفيذ موازنة العام الماضي لم تتجاوز 61 في المئة، وأن كثيرا من المشاريع التي رصدت لها مبالغ في السنة الماضية لم ير منها المواطن شيئا حتى الآن. وطالب بتشكيل لجنة تحقيق في أسباب التعثر قبل الموافقة على أي زيادة جديدة في الإنفاق.

وتتضمن الموازنة أيضا زيادة في رسوم النفايات المنزلية بنسبة 12 في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019، إضافة إلى رفع رسوم رخص البناء التجارية بنسبة 5 في المئة. وقد برر المجلس هذه الزيادات بالحاجة إلى تمويل خطة جمع النفايات الجديدة التي ستبدأ في حزيران المقبل، والتي تشمل فرز المخلفات العضوية في 3 أحياء كمرحلة تجريبية. وأكد الورداني أن الزيادة في رسوم البناء لن تشمل المشاريع السكنية الصغيرة التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع.

وفي ما يتعلق بالإيرادات، تعتمد الموازنة على تحصيل 86.2 في المئة من الضرائب المستحقة، وهي نسبة وصفها المجلس بأنها «واقعية ومبنية على أرقام حقيقية»، رغم أن التحصيل الفعلي في السنوات الثلاث الماضية لم يتجاوز 79 في المئة في أفضل الأحوال. كما تراهن الموازنة على زيادة عائدات مواقف السيارات المدفوعة بنسبة 20 في المئة، بعد توسيع نطاق المواقف المدفوعة ليشمل شارع المتنبي وساحة الجندول.

وأعلن رئيس المجلس أن الموازنة ستعرض على لجنة الرقابة المالية في وزارة الحكم المحلي خلال أسبوعين، وأن البلدية تعتزم نشر تقارير ربع سنوية عن سير تنفيذها على موقعها الإلكتروني. ومن المقرر أن تبدأ السنة المالية الجديدة في 1 تموز، على أن يعقد المجلس جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لمناقشة التقدم المحرز في المشاريع الكبرى.

مهرجان الشعر العربي في دورته الثالثة يختتم فعالياته بأمسية شعرية كبرى

تخصيص 1700 وظيفة جديدة في القطاع الصحي وزيادة رواتب المعلمين بنسبة 8 في المئة

بقلم: د. سلمى الخطيب

انطلقت مساء أمس الأول في قاعة المسرح الكبير بمركز الزيتونة للفنون فعاليات الأمسية الختامية لمهرجان الشعر العربي في دورته الثالثة، بمشاركة واسعة من الشعراء العرب والمحليين، وبحضور جمهور غفير ملأ القاعة قبل موعد البدء بساعة كاملة. وقد افتتح الأمسية الشاعر والناقد الدكتور فراس العمري، رئيس لجنة المهرجان، الذي أكد في كلمته أن المهرجان «لم يعد مجرد مناسبة عابرة، بل صار موعداً ينتظره الشعراء والقراء على حد سواء».

وشهدت الدورة الحالية مشاركة 42 شاعراً وشاعرة من 11 دولة عربية، إضافة إلى 18 شاعراً من المنطقة الشرقية، وقد خضعت أعمالهم لتصفيات أولية على مدى شهرين. وأوضح العمري أن اللجنة تلقت أكثر من 600 قصيدة، وأن الاختيار النهائي استند إلى معايير فنية صارمة، أبرزها الجدة في الصورة والالتزام بالوزن والقافية في القصائد العمودية، إضافة إلى قدرة النص على التواصل مع المتلقي دون ابتذال.

وتضمنت الأمسية ثلاث فقرات رئيسية، بدأت بقصيدة للشاعر المحلي سليمان الحداد عن الذاكرة والمدن القديمة، تلتها قصيدة للشاعرة اللبنانية رنا الخطيب عن الغربة واللغة، ثم قصيدة للشاعر المغربي عبد الرحيم التازي عن الصحراء والقافلة. وقد تفاعل الجمهور بشكل لافت مع هذه النصوص، حيث قوطع بعضها بالتصفيق أكثر من مرة، وهو ما اعتبره المنظمون مؤشراً على قرب الشعر من الناس.

وفي كلمة ألقتها نيابة عنها عضوة اللجنة الدكتورة هالة منصور، أعلنت عن إطلاق جائزة سنوية باسم «جائزة الزيتونة للشعر الشاب» تمنح للشاعر أو الشاعرة دون سن الثلاثين، على أن تبدأ الدورة الأولى من الجائزة في مهرجان العام المقبل. وقالت منصور إن الجائزة «لا تهدف إلى تكريم الأسماء المعروفة فحسب، بل إلى الالتفات إلى الأصوات التي ما زالت تبحث عن طريقها»، مشيرة إلى أن قيمتها المالية حددت بـ 10 آلاف دينار.

وتخلل الأمسية تكريم الشاعر المخضرم عبد الستار النجدي، الذي قدم مداخلة قصيرة عن تجربته الشعرية التي امتدت لأكثر من خمسين عاماً، وقال فيها إن «الشعر لا يموت ما دام هناك من يصغي إليه بقلب مفتوح». وقد أهدى النجدي قصيدة جديدة لم تنشر من قبل، كتبها خصيصاً لهذه المناسبة، وتحدث فيها عن الليل والنهر والطفولة، في نص وصفه الحاضرون بأنه من أجمل ما سمعوه في السنوات الأخيرة.

واختتمت الأمسية بقصيدة جماعية ألقاها جميع المشاركين على المسرح، تحت عنوان «نشيد الزيتونة»، في مشهد أثار تصفيقاً طويلاً استمر نحو دقيقتين. وأعلن المنظمون أن الدورة الرابعة من المهرجان ستقام في الفترة بين 15 و21 مارس 2024، وأن باب التقدم للمشاركة سيفتح في الأول من يونيو المقبل، وسط توقعات بأن يتجاوز عدد المتقدمين هذه المرة حاجز الألف.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2024 بعجز قدره 3.4 مليون دينار

تخصيص 1700 وظيفة جديدة في القطاع الصحي وزيادة رواتب المعلمين بنسبة 8 في المئة

بقلم: د. سلمى الخطيب

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء الماضي على مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2024، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد تصويتا مطولا على عدد من البنود المثيرة للجدل. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت، وعارضه عضوان. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 2000 مليون دينار، بعجز متوقع قدره 3.4 مليون دينار، يقول المجلس إنه سيغطى من فائض السنوات السابقة ومن قرض بلدي لم يسحب بعد.

وتنص الموازنة على تخصيص 1700 وظيفة جديدة في القطاع الصحي، بينها 600 وظيفة في مستشفى الزيتونة العام و400 في المراكز الصحية الموزعة على الأحياء الشرقية والجنوبية، التي يشكو سكانها منذ سنوات من نقص حاد في الأطباء والممرضين. كما تتضمن الخطة رفع رواتب المعلمين والمعلمات بنسبة 8 في المئة اعتبارا من بداية العام الدراسي المقبل، وهي النسبة التي طالبت بها نقابة المعلمين المحليين خلال اعتصام استمر ثلاثة أيام أمام مقر البلدية في شهر أيار الماضي.

وقال رئيس المجلس المهندس كمال الورداني في كلمة ألقاها بعد التصويت إن «هذه الموازنة ليست مثالية، لكنها تحاول أن تضع الإنسان في قلب الأولويات بعد سنوات طويلة شعر فيها المواطن أن الخدمات تتراجع بينما ترتفع الأعباء عليه». وأضاف أن المجلس اضطر إلى تأجيل عدد من المشاريع الكبرى، من بينها توسعة الطريق الدائري الشمالي وإنشاء جسر المشاة عند تقاطع شارع الجمهورية، إلى السنة المالية 2025 بسبب ضيق الهامش المالي.

في المقابل، انتقد العضو المعارض السيد رامي قنديل الموازنة بشدة، واصفا إياها بأنها «موازنة الأرقام الكبيرة والوعود الفارغة». وأشار إلى أن نسبة تنفيذ موازنة العام الماضي لم تتجاوز 61 في المئة، وأن كثيرا من المشاريع التي رصدت لها مبالغ في السنة الماضية لم ير منها المواطن شيئا حتى الآن. وطالب بتشكيل لجنة تحقيق في أسباب التعثر قبل الموافقة على أي زيادة جديدة في الإنفاق.

وتتضمن الموازنة أيضا زيادة في رسوم النفايات المنزلية بنسبة 12 في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019، إضافة إلى رفع رسوم رخص البناء التجارية بنسبة 5 في المئة. وقد برر المجلس هذه الزيادات بالحاجة إلى تمويل خطة جمع النفايات الجديدة التي ستبدأ في حزيران المقبل، والتي تشمل فرز المخلفات العضوية في 3 أحياء كمرحلة تجريبية. وأكد الورداني أن الزيادة في رسوم البناء لن تشمل المشاريع السكنية الصغيرة التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع.

وفي ما يتعلق بالإيرادات، تعتمد الموازنة على تحصيل 86.2 في المئة من الضرائب المستحقة، وهي نسبة وصفها المجلس بأنها «واقعية ومبنية على أرقام حقيقية»، رغم أن التحصيل الفعلي في السنوات الثلاث الماضية لم يتجاوز 79 في المئة في أفضل الأحوال. كما تراهن الموازنة على زيادة عائدات مواقف السيارات المدفوعة بنسبة 20 في المئة، بعد توسيع نطاق المواقف المدفوعة ليشمل شارع المتنبي وساحة الجندول.

وأعلن رئيس المجلس أن الموازنة ستعرض على لجنة الرقابة المالية في وزارة الحكم المحلي خلال أسبوعين، وأن البلدية تعتزم نشر تقارير ربع سنوية عن سير تنفيذها على موقعها الإلكتروني. ومن المقرر أن تبدأ السنة المالية الجديدة في 1 تموز، على أن يعقد المجلس جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لمناقشة التقدم المحرز في المشاريع الكبرى.